التعليم الجامعي في الأردن :
محددات اختيار التخصص والانعكاسات على سوق العمل

غالب عوض صالح*
خالد واصف الوزني**

Abstract

University Education in Jordan
The Determinants of Majors' Selection and Expected Reflections on

Jordan is a small open economy with scarce resources. However, it is a fortunate country in terms of skilled and well - educated manpower. This manpower led to the creation of effective senior managerial class in jordan as well as in the neighboring Arab countries. But, due to the negative economic atmosphere in and around Jordan since the mid-eighties, Jordan has been suffering from unemployment and its social and economic problems.

This research, as well as many others, indicates that there is unbalanced relationship between the higher education output and the needs of local market, a fact which led to negative impact on local market represented in high rates of unemployment among higher education graduates.

The main aim of this research is to determine the factors affecting students choice of university majors and their expectations in regard to labor market. A random sample of 550 students was selected from six public and private universites. They were asked about their selection of major as well as their expectations about future employment. The results indicated the following:

1. Students lack knowledge about the needs of the local lobor market before and during their study.
2. There is a clear intervention from parents in the student's selection of the major, especially in certain "inherited professions" which reflects negative aspects in matching the higher education output and the needs of local labor market.
3. There is a deep concern that higher education might be considered as consumption item rather than investment item in the process of human development.
4. There is a real need for coordination between higher education authorities and institutions and labor market institutions to adjust the negative elements in this regard.
5. Recent increase in the number of higher education focuses on the quantity rather the quality of education.

- Thus, new universities should focus on how to create new educational systems rather than increasing their capacities for students.

* عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ـ جامعة الزيتونة الأردنية ـ عمان ـ الأردن .
** مدير مركز الدراسات والاستشارات وخدمة المجتمع ـ الجامعة الهاشمية ـ الزرقاء ـ الأردن .

مقدمة

يعتبر الاقتصاد الأردنى فى نسقيه الإقليمى والدولى مفتقرا بدرجة كبيرة إلى الموارد الطبيعية التى توفرت بدرجة متفاوتة فى دول المنطقة التى ينتمى إليها الاردن. بيد أن هذا الاقتصاد عرف بتوفير الموارد البشرية المؤهلة والمدربة وكان على مدى فترات مختلفة المصدر الرئيسى لرفد دول المنطقة، وخاصة الخليج العربى، بالكفاءات البشرية التى أسهمت فى بناء وتنمية الإقليم الشرق أوسطى. وقد تحتم على الأردن فى ظل هذا الطرح أن يولى قضية تنمية الموارد البشرية، أو الاستثمار فى رأس المال البشرى، أهمية خاصة. فالتحولات الاقتصادية التى تشهدها المنطقة ودول العالم خاصة منذ بداية هذا العقد توجب على كل بلد أن يعطى اهتماما خاصة للموارد التى تتولد له فيها ميزة نسبية. ولعل الأردن يمتلك الميزة النسبية المناسبة فى مجال الموارد البشرية، بيد أن تطورات فترة التسعينات حتى الآن تركت البلاد فى مأزق التعامل مع طاقات عاطلة وكفاءات غير مستغلة أفرزتها بشكل خاص أزمة الخليج الأخيرة، وتفاعلات الركود الاقتصادى العالمى.

إن الضرورة تحتم فى هذه الظروف أن تصاغ استراتيجية لتنمية الموارد البشرية بهدف التخلص من التشوهات التى تشوب مدخلات سوق العمل الأردنى من الكفاءات التى لا تتناسب واحتياجات سوق العمل. فالمعروف أن هناك بطالة واسعة فى البلاد يتسبب فيها بشكل خاص مخرجات التعليم العالى التى لا تتناسب ومتطلبات الكثير من فرص العمل المتاحة، وقد فرض ذلك على الأردن أن يكون مستوردا للقوى العاملة، من عدد من دول المنطقة، تتناسب مهاراتهم ومؤهلاتهم ورغباتهم مع ما لم تغطيه القوى العاملة الأردنية غير الراغبة أو غير المؤهلة من فرص العمل.

إن الهدف من هذه الدراسة هو الاطلاع على محددات تكوين مدخلات التعليم الجامعى فى الأردن، وبشكل خاص محددات اختيار التخصص لدى الطالب فى مرحلة التعليم الجامعى الأولى، ومن ثم معرفة انعكاس ذلك الأمر على سوق العمل المتوقع للخريج. وقد قامت هذه الدراسة على إجراء مسح ميدانى لعينة عشوائية من (٥٥٠) طالبا وطالبة فى ست جامعات حكومية وست جامعات خاصة، وتمحورت مرتكزات المسح حول محددات اختيار التخصص، ومحددات الاستمرار فى التخصص ، وتوقعات الطلبة حول مستقبل سوق العمل والحلول المرتبطة بتلك التوقعات.

ولتحقيق ذلك الهدف فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة أجزاء بخلاف هذه المقدمة. حيث

تناول الجزء الأول الإطار النظرى لعلاقة التعليم بسوق العمل ثم جاء الجزء الثانى ليغطى واقع التعليم العالى فى الأردن، أما الجزء الثالث فقد خصص لعرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية التى أجرتها الدراسة وفقا لأسلوب التحليل الإحصائى البسيط. وأخيراً جاء الجزء الرابع لإدراج بعض الملاحظات الختامية حول نتائج الدراسة.

١ - التعليم وسوق العمل : الإطار النظرى :

يعتبر التعليم بشكل عام والتعليم الجامعى بشكل خاص أحد أهم مصادر رفد أسواق العمل بالمدخل الرئيسى للإنتاج زلا وهو العامل. بل بمفهوم الأسواق والاستثمار زخذت قضية التعليم تتبلور منذ أوائل عقد الستينات فى إطار ما يسمى بالاستثمار فى العنصر البشرى Investment in Human Capital . وقد كان أول إصدار فى هذا المجال هو كتاب شولتز تحت عنوان "القيمة الاقتصادية للتعليم" بيد أن نظريات الاستثمار فى العنصر البشرى أخذت تتبلور بشكل اكبر خلال عقد السبعينات، حيث ظهر العديد من الكتابات فى هذا المجال متناولة مجموعة من القضايا المرتبطة بعلاقة التعليم بالإنتاجية ومستوى الأجر، والعائد على التعليم، وارتباط التعليم بالتنمية وغيرها. وقد أشار شولتز فى كتابه الاستثمار فى رأس المال البشرى Investment in Human Capital إلى أن صور هذا الاستثمار تأخذ أشكالا عدة منها : الإنفاق المباشر على كل من التعليم، والصحة، والهجرة الداخلية سعيا وراء فرص عمل أفضل من خلال الاحتكاك بأسواق عمل فى مناطق أخرى فى البلد المعنى. كما يدخل فى السياق نفسه سعى الأفراد إلى مراحل التعليم المتقدمة، والتدريب والتعليم المستمر أثناء العمل. ويعتبر شولتز أن هذا كله يصب فى النهاية فى تحسين نوعية جهد العنصر البشرى المنفق فى الإنتاج، الأمر الذى ينعكس فى شكل إنتاجية أفضل.

ويركز الطرح الأساسى لأهمية التعليم فى تنمية رأس المال البشرى فى أن التعليم يؤدى إلى زيادة القدرة الإنتاجية المحتملة للأفراد. بيد أن مارشل وآخرين أشاروا إلى أن الكم التعليمى ليس الأساس فى رفع إنتاجية وكفاءة الأفراد، بل إن نوعية التعليم ونوعية المعرفة التى يتلقاها الفرد هما حجر الزاوية فى رفد المجتمعات بالكفاءات البشرية المنتجة. كما وتؤدى نوعية التعليم الجيدة، من وجهة نظرهم، إلى زيادة العوائد المتوقعة للأفراد المتعلمين. ذلك أن الحلقة هى أن التعليم النوعى يؤدى إلى زيادة الإنتاجية، وان الأخيرة ستعنى زيادة الأجر، فالعامل ذو المستوى التعليمى الجيد والإنتاجية المرتفعة يفترض أن

يزيد مستوى أجره عن غيره من العمال الأقل إنتاجية.

على صعيد آخر فإن كارنوى (Carnoy) يرى أن حقيقة العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادى تكمن فى أن التعليم يمكن أن يؤدى إلى زيادة إنتاجية الأفراد من خلال خلق الطالب المهيأ كعامل المستقبل، وعليه فإنه ضمانا لاعتبار التعليم كمؤشر لعامل منتج، فإن الأمر يتطلب وجود معايير محددة يمكن استخدامها لتصنيف الطلبة باعتبارهم الطاقة المنتجة المحتملة .

ويشار فى هذا إلى أن صلة التعليم بالنمو أخذت زخمها الحقيقى من خلال دراسات وإحصاءات أشارت فيما مضى إلى أن النمو الاقتصادى فى الدول الغربية أخذ الدفعة الأساسية من رأس المال البشرى وليس المادى. وعليه فكان لابد للدول الآخذة فى النمو فى آسيا وأفريقيا أن تعمل على بناء رأس المال البشرى والمادى جنبا إلى جنب وذلك فى الفترة التى كانت تسعى إلى تحقيق أهدافها التنموية، فى ظل الاستقلال الجديد. ذلك أن هناك من الأسباب ما يجعل انعكاسات التعليم على مستوى النمو الكلى للاقتصاد أمر ضرورى على الرغم من وجود أوجه أخرى للاستثمار التنموى خلافا للاستثمار فى العنصر البشرى. وتشير الدراسات إلى أن أحد حلقات زيادة كفاءة استخدام رأس المال المادى هو التعليم، إضافة إلى التدريب والخبرة. وفى هذا الصدد فإن ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية تعتبر المثل الأكثر تطبيقا، حيث إن التدمير المادى الذى استهدف بشكل أساسى البنية التحتية المادية للبلاد لم ينقذه بعد الحرب ويعيد البلاد إلى ما عليه سوى ما تبقى من الطاقة البشرية الماهرة والمتعلمة التى استطاعت استغلال الموارد المتاحة والبناء عليها.

ويأتى الطرح السابق حول نوعية التعليم وعلاقته بسوق العمل فى إطار فكرتين أخذتا فى التبلور منذ بداية عقد الستينات وخلال عقد السبعينات فى شكل نظريتين يدوران حول التعليم كمؤشر ومصنف لسوق العمل أو ما يسمى (Signaling and Screening) . وقد قامت النظريتان من منطلق أن أصحاب العمل يحتاجون إلى مؤشرات (Signals) معينة لاختيار العمالة المناسبة. وبالتالى فقد جاءت فكرة أن الفرد المتعلم يتوقع أن يكون اكثر إنتاجية من غير المتعلم. فوفقا لنظرية المؤشرات فإن الشهادة العملية هى مؤشر (Signals) لشخص يمتلك قدرة معينة ، بل إن البعض ذهب إلى القول بأن آليتى التأشير ومن ثم الفرز (Signaling and Screening) هما أيضا محفزان لأصحاب الأعمال لعمل التصنيف المناسب للعمالة. ومن هنا جاء طرح وايز (Wise) حول العلاقة بين نوعية الفرد

المتعلم ونوعية الجامعة أو الكلية التى تخرج منها مستنتجاً أن هناك علاقة ما بين الاثنين. مما يشير إلى أن الجامعات ذات السمعة الجيدة ستنعكس كمؤشر على طلابها فى مجال الطلب فى سوق العمل .

وتنطلق نظرية التعليم كمؤشر من طرح مفاده إذا كان التعليم يزيد الإنتاجية فإن التقدم فى التعليم يوحى (يؤشر) إلى زيادة الإنتاجية. وكأن القرينة على أن الفرد على درجة معينة من الإنتاجية أعلى من غيره هى المستوى التعليمى لذلك الفرد. وتنطوى هذه النظرية على انعكاسات محورية فى مجال اثر التعليم على الإنتاجية. ذلك أن الأخذ بها على إطلاقها سيعنى فى إحدى جوانبه ارتباط تفاوت الأجر بين الأفراد بمستوى التعليم باعتباره قرينه الإنتاجية، فبدل ربط الأجر بالإنتاجية الفعلية، يتم ربطه بالقرينة، التى قد لا تكون دقيقة على الدوام. بيد أنه من المفيد الإشارة إلى أن البعض أكد على أن التعليم، وان كان إشارة على الإنتاجية،.فالمفروض أن لا يتجاوز اتخاذه أكثر من مجرد فرضية يمكن إثباتها أو نفيها. وخلافا لذلك فان دور كل من الموهبة الفردية بين الأشخاص سينتهى. فاتخاذ التعليم كمؤشر نهائى للإنتاجية سيعنى أن أصحاب المواهب الفردية المتميزة سيطلب منهم السعى إلى المزيد من التعليم للاستدلال على مواهبهم، الأمر الذى لا يغتبر واقعيا أو عمليا.

والحقيقة أن موضوع ارتباط التعليم بفكرة التأشير والفرز أو التصنيف، اخذ الكثير من الجدل بين الاقتصاديين فى مجال اقتصاديات العمل، والفكرة الرئيسية التى يطرحها أصحاب هذه الفكرة، أن التعليم هو مؤشر لزيادة الإنتاجية الامر الذى ينعكس فى شكل عوائد مالية اكبر على العمال، مما يعنى أن هناك علاقة مباشرة بين التعليم وزيادة مستوى الأجر المتوقع. وقد قامت العديد من الدراسات لفحص نظرية التأشير بشكل خاص وخلصت فى النهاية إلى أن التأشير بمفرده غير كاف وان هناك أهمية كبيرة للفرز فى العديد من الوظائف.

وتقوم نظرية الفرز أو المصفاة على أن التعليم هو أداة فرز (Screening Device) يمكن من خلالها فرز القادر من غير القادر على الإنتاج والعمل. وعليه، فان الذين يستمرون فى التحصيل العلمى فهم، وفقا لذلك، أكثر قدرة من غيرهم، وبالتالى، يستحقون أجرا أفضل من الذين لم يتمكنوا من الاستمرار. ذلك أن الاستمرار فى التعليم إلى المراحل المتقدمة ينعكس فى الإنتاجية، ليس لأن سنى التعليم هى التى أدت إلى زيادة

الإنتاجية بل لأن الاستمرار فى التعليم يفرز من يقدر على تعلم المزيد، وبالتالى يرفع من مستوى إنتاجيته، ومن لا يستطيع الاستمرار يقف عند حد معين من تطوير النفس. وترى بعض الدراسات أن آلية استخدام فكرة الفرز (Screening)تأخذ فاعليتها من الوظائف التى يصعب التنبؤ بمستوى إنتاجية الفرد بشكل مباشر. وعليه فالافراد يسعون إلى مستويات تعليم متقدم ليتم فرزهم فى وظائف معينه تحتاج إلى مستوى من الانتاجية وترتبط بأجر مرتفع نسبيا. وبهذا الطرح فكأن نظرية الفرز تؤكد ما جاء فى نظرية التأشير (Signaling) من فرضية أن التعليم مؤشر أو قرينه على انتاجية أفضل. ولعل النتيجة هنا أن أصحاب الأعمال يمكنهم استخدام التعليم كمؤشر لفرز المتقدمين للعمل أخذا فى الاعتبار أن التعليم ينطوى على دور فاعل فى اعطاء المعلومة حول الامكانيات الكامنة للأفراد .

على صعيد آخر فإن ارتباط التعليم بسوق العمل يطرحه البعض فى صورة منافع اجتماعية أو ما يمكن تسميته ايضا بوفورات خارجية اجتماعية (External Social Benefits) والمقصود هنا أن زيادة مستوى تحصيل الفرد فى مجال التعليم سينعكس على أفراد آخرين هم أفراد المجتمع ، فزيادة التعليم من جهة يؤدى إلى زيادة الانتاجية وبالتالى زيادة عوائد اصحاب المشاريع وزيادة المتوفر من السلع لافراد المجتمع، ناهيك أن ارتباط ذلك بنوعية السلع المقدمة. ومن جهة أخرى فان اصحاب هذا الرأى يرون أن التعليم يؤدى إلى تقليل معدلات البطالة وذلك لأن الفرد المتعلم أقدر على ايجاد وظيفة من غير المتعلم فالأخير يعتبر من ضمن العمالة غير الماهرة وبالتالى فى ظل التطورات العالمية والتقدم العلمى يصعب عليه ايجاد وظيفة مناسبة، أما المتعلم فمن الممكن أن يجد وظيفة بشكل اسرع بل ويمكنه أن يتعلم الشىء الجديد فى المجالات المختلفة وأن يواكب التقدم فيها. ومن جهة ثالثة فإن الفرد المتعلم حتى وإن كان عاطلا عن العمل فإنه لن يكون فى خطورة غير المتعلم العاطل عن العمل والذى قد يلجأ إلى الجريمة لاكتساب العيش. وبالتالى فإن التعليم يعود على المجتمع بوفورات خارجية إيجابية كبيرة خاصة فى مجال الانتاجية والكفاءة والأمان الاجتماعى.

يضاف إلى كل ما تقدم فى المجال الاجتماعى حقيقتان فى مجال النمو السكانى ومستوى الفقر وتوزيع الدخل. فبالنسبة للنمو السكانى فقد أوضحت الدراسة التى أجراها جونز (Jones) على مجموعة من الدول النامية أن هناك علاقة جيدة بين التعليم ومستوى

النمو السكانى فى تلك الدول وتشير تلك العلاقة إلى أن الازواج المتعلمين أكثر استجابة لفكرة تنظيم النسل وبرامج الاسرة من الازواج غير المتعلمين ، وترتبط هذه القضية بسوق العمل فيما أشار إليه [Blaug ,1992] حول الاختلال بين جانبى العرض والطلب الناشىء عن وجود فائض عرض للعمالة وهنا فإن تنظيم النسل والاسرة ستنعكس على مستوى العرض مما سيساعد على التعامل مع الاختلال. بيد أن قطف ثمار برامج تنظيم الاسرة فى هذا الصدد يحتاج إلى بعد زمنى طويل نسبيا مما يعنى صعوبة التعامل مع المشاكل الآتية لاختلال سوق العمل من خلال هذه البرامج، الأمر الذى يتطلب أن تتزامن البرامج السكانية مع توسع فى جانب الطلب فى سوق العمل بخلق وظائف جديدة تستوعب قدرا من الفائض فى جانب العرض.

أما عن ارتباط التعليم بالفقر فقد أشار روزن (Rosen ,1988) إلى أن التعليم هو أحد سبل الحد من ظاهرة الفقز (Poverty)) فى المجتمعات. ويأتى ذلك من منطلق ايمانه من أن الفرد أقدر من غير المتعلم على ايجاد وظيفة وأنه أى المتعلم قد يحصل على أجر مرتفع نسبيا مما يعنى أن الأسر التى يعولها المتعلمون يصعب أن تقع ضمن خط الفقر. والغرض الأساسى هنا أن التعليم الجيد يعنى امكانية الحصول على الأجر الجيد وبالتالى الحد من مشكلة الفقر، إلا أن علاقة التعليم بقضية الفقر وتوزيع الدخل لها وجه آخر. فقد اظهرت دراسات حديثة النقيض لما ابرزه روزن مشيرة إلى أن النظام التعليمى فى العديد من الدول النامية أدى إلى تفاقم مشكلة سوء توزيع الدخل بدلا من أن يعمل على حلها أو التقليل من حدتها ويعود السبب فى ذلك وفقا لهذه الدراسات إلى أمرين أما الأول فيعود لتفاوت الأجر فى تلك الدول بين الطبقات المتعلمة وغير المتعلمة. والأمر الثانى وهو الأهم فيشير إلى الصعوبة التى يواجهها من هم من شرائح الدخل المتوسطة أو الدنيا فى مجال استكمال دراستهم لما بعد المستوى التعليمى الابتدائى فى كثير من الحالات. عليه فإن أصحاب الدخول المرتفعة هم ذوو الحظ الأوفر فى التعليم. ولما ارتبط الأجر بمستوى التعليم فإن هؤلاء أيضا هم اصحاب العوائد الاكبر من العمل مما يعنى زيادة الهوة بين أصحاب الدخول المرتفعة من جهة واصحاب الدخول المتوسطة أو المنخفضة.

والنتيجة النهائية لارتباط التعليم الجامعى بسوق العمل، هى فى أنه من المتوقع أن ينعكس مستوى التعليم فى نوعية العامل المحتمل. خاصة فى مجال انتاجية ذلك العامل. الأمر الذى يعنى أن الانفاق على التعليم وتحسين نوعيته قد يجد صداه فى نوعية الانتاج

وحجمه . ولما كان سوق العمل هو الهدف الاخير لأى متعلم، فإن الانسجام المطلوب هنا لتحقيق فكرة الارتباط بين المدخل – العامل والتشغيل – سوق العمل – والمخرج –وهو الانتاج – لا يمكن أن تتأتى الا من خلال تحسين نوعية المدخل فى هذه السلسلة وهو العامل. فالفرد الذى يريد أن ينخرط فى النهاية فى سوق العمل يحتاج، قبل أن يتخذ قرار التعليم المناسب، أن يدرس فرص العمل المحتملة ومتطلبات سوق العمل. ثم يأتى بعد ذلك دور الجامعات فى صقل تلك القدرات وتوفيرها لسوق العمل. وهنا تأتى اهمية التطبيق الواقعى لنظريتى التأشير والتصفية (Screening & Signaling) بحيث يستفيد منهما اصحاب الأعمال فى اتخاذ القرار المناسب فى عملية ربط التعليم بالانتاجية. وتكتمل الحلقة فى النهاية فى الوفورات الخارجية الاجتماعية التى تبدأ بنوعية المنتج، وزيادة عوائد أصحاب المشاريع والعمال والاسر، ثم مع مشاكل الفقر والأمان الاجتماعى وغيرها، ويمكن القول إن الحلقة الكبرى هنا هو أن للتعليم الاثر الاكبر فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأية دولة إذا ما خصصت له الموارد اللازمة بفاعلية ودون أن يكون ذلك على حساب تنمية قطاعات أخرى ضرورية للمجتمع. فالاستثمار الامثل فى رأس المال البشرى أو فى العنصر البشرى هو أحد أهم الاستثمارات طويلة ومتوسطة الأجل فى مجال تنمية الشعوب وتقدمها. والسؤال المطروح هنا هو حول واقع التعليم العالى فى الأردن ونوعية الاستثمار فى العنصر البشرى فى الأردن وهو ما سيتم عرضه وتحليله فيما يلى .

٢ - واقع التعليم الجامعى فى الأردن :

تعتبر السمة الرئيسية للاقتصاد الأردنى صغر الحجم وشح الموارد الطبيعية. ولما كان الأردن يقع بين مجموعة من الدول التى تتصف فى معظمها بوفرة تلك الموارد فقد بات امر الاستثمار فى رأس المال البشرى، أو ما يسمى بتنمية الموارد البشرية، "مسألة حتمية" كما أشار إليها "بله". فللأردن ميزة نسبية فى موارده البشرية، بيد أن واقع الحال يشير إلى أن الأردن خلال العقود الماضية قام باستثمار مئات الملايين من الدنانير فى مجالات تنمية الموارد البشرية، الأمر الذى يدعو إلى ضرورة المراجعة واعادة التقييم الشامل للتمحيص فى مدى اهلية الاقتصاد الأردنى لتلبية الاستحقاقات المستجدة والمتغيرة فى سوق العمل المحلى والاقليمى.

والمعروف تاريخيا، أن الأردن بدأ خطواته نحو التعليم العالى منذ اوائل النصف الثانى من هذا القرن، فكان انشاء دور المعلمين فى عام ١٩٥١ ، ثم جاء انشاء الجامعة الاردنية

عام ١٩٦٢ كأول مؤسسة اردنية للتعليم الجامعى، وتبع ذلك عام ١٩٧٦ انشاء جامعة اليرموك فى شمال الاردن، ثم جامعة مؤتة عام ١٩٨١ فى الجنوب، ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا عام ١٩٨٦ والتى انبثقت عن جامعة اليرموك لتغطى المجالات العلمية والطبية والزراعية، ثم جاء إنشاء جامعة آل البيت فى شرق الأردن عام ١٩٩٤ وتلاها إنشاء الجامعة الهاشمية عام ١٩٩٥ .

أما التعليم الجامعى الخاص فقد جاء فى بداية العقد الحالى حيث تم انشاء اول جامعة خاصة عام ١٩٩٠ ، جامعة عمان الاهلية، وتلا ذلك إنشاء عشر جامعات اخرى خلال الفترة ١٩٩١ ـ ١٩٩٤ . وتشير وزارة التعليم العالى إلى أن إنشاء هذه الجامعات جاء لتلبية الطلب المتزايد على التعليم الجامعى وعدم قدرة الجامعات الرسمية على استيعاب ذلك الطلب.

ويضاف إلى ذلك أن إنشاء تلك الجامعات جاء ليواكب التطورات العالمية فى مجال التخاصية (Privatization) أو التحول نحو القطاع الخاص فى مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتضيف هيام الشريدة إلى أن الهدف التنموى لإنشاء الجامعات الخاصة والمتمثل فى مساهمة تلك الجامعات فى التقليل من حجم التدفقات الخارجية من العملات الصعبة والتى كانت تحول إلى الخارج كنفقات للرسوم الجامعية والاقامة للطلبة الأردنيين فى الخارج والذين اعتادوا طلب الدراسة فى الخارج لعدم تمكنهم من الحصول على قبول فى الجامعات الرسمية بسبب المعدل المتدنى أو لغيره من الأسباب .

ولعل ذلك يعتبر ضمن الايجابيات التى انطوى عليها إنشاء الجامعات الخاصة فى الأردن. بيد أن انشاء هذه الجامعات انطوى أيضا على مجموعة من السلبيات سواء فى مجال الأسس المعتمدة لانشاء الجامعات الخاصة أو غيرها، الأمر يخرج من نطاق هذه الدراسة. إلا أن الأمر الجدير بالذكر هنا أن المتطلع إلى واقع الجامعات يجدها جاءت مكملة ومكررة لما فى التعليم الجامعى الرسمى فى الاردن. فالتخصصات هى ذاتها الموجودة فى الجامعات الحكومية، وإن كان التركيز فى الجامعات الخاصة على التخصصات الاكثر رغبة لدى الطلبة، دون أن ينطوى ذلك على اضافة نوعية. ولعل أهم المآخذ على الجامعات الخاصة ينحصر اساسا فى عدم دخولها معترك تطوير التعليم الجامعى نوعيا، الأمر الذى يعنى أن هذه الجامعات تضيف إلى البعد الكمى للخريجين فى التخصصات المختلفة ولا تسهم بالشكل المطلوب فى تحسين نوعية الخريج الداخل إلى سوق العمل.

وتشير الاحصاءات المتاحة حول تطور أعداد الطلبة المسجلين فى الجامعات خلال النصف الاول من عقد التسعينات إلى أن تلك الاعداد قد نمت بمتوسط ١٨,٧٪ سنويا خلال الفترة المذكورة . ويشير الجدول رقم (م ١) الملحق إلى التطور الاجمالى لأعداد الطلبة فى الجامعات الرسمية والخاصة خلال الأعوام الدراسية ٩١/٩٠ - ٩٥/٩٤ . كما تشير الجداول (م ٢) و (م٣) إلى تطور أعداد الطلبة خلال الفترة فى كل من الجامعات الرسمية والخاصة كل على حده.

والمتتبع لمسيرة التعليم الجامعى فى الأردن يجد أنه بالرغم من أنها خطت خطوات متقدمة وساهمت بشكل ملموس فى آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد، فإن القراءة المتأنية لهذه المسيرة تفرز مجموعة من التحديات التى يواجهها ذلك المجال. ويرى "بله" أن أهم تلك التحديات تتركز فى ثلاث قضايا رئيسية : الاولى تتمحور حول ملائمة مخرجات التعليم العالى للحاجات فى الاردن. ويندرج تحت هذا الاطار أن اصبحت بعض برامج التعليم العالى من النوع التقليدى، مما يجعل خريجيها بعيدين عما يتطلبه التطور الذى يتطلبه سوق العمل. اما المجموعة الثانية فتندرج تحت تحديات نوعية التعليم. ويأتى ضمن هذا الاطار تزايد اعداد الطلبة فى القاعات التدريسية، وزيادة العبء التدريسى لأعضاء هيئة التدريس، وعدم القدرة على تحديث الوسائل العلمية المساندة وغيرها. وأخيرا وليس آخرا فهناك قضية البحث العلمى وقصور التسهيلات اللازمة له. وتضيف هيام الشريدة إلى هذه التحديات امرين، الاول يتعلق بنظام الساعات المعتمدة الذى تتبعه الجامعات الأردنية مشيرة إلى مجموعة من السلبيات التى ترافق هذا النظام، مع الاشارة إلى الايجابيات المرتبطة به . أما الأمر الثانى فهو تنظيم وتأسيس وعمل الجامعات الخاصة فى الأردن .

إن التحدى الكبير الذى ينطوى عليه التعليم الجامعى الاردنى، كما تراه هذه الورقة هو فى الطرح الأساسى لعلاقة التعليم الجامعى بسوق العمل. وقد لخص معهد البحوث والدراسات العربية فى القاهرة هذا التحدى بالنسبة للأردن فى أن المشكلة الحقيقية للبلاد تكمن فى تخرج أعداد كبيرة من الطلبة المؤهلين بشهادات عليا أو متوسطة بدرجة تزيد عن الاحتياجات الفعلية لسوق العمل. ويعزى ذلك إلى التوسع فى بعض التخصصات غير الملائمة لسوق العمل وانقطاع التنسيق بين تخطيط القوى العاملة وتخطيط التعليم. الأمر الذى انتهى إلى عدم التجانس بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل .

ولعل النتيجة الرئيسية لما سبق هو ما افرزته نتائج دراسة المعهد حول البطالة وكذلك الدراسة التى أجراها جميل جالودى، فقد اتضح لكلا الدراستين أن البطالة فى الأردن قد ارتكزت حول فئة القوى العاملة صغيرة السن والتى اتسمت أهم خصائصها فى أنها من قطاع المتعلمين وحملة الشهادات. ويرى جالودى فى عدم موائمة مخرجات التعليم لسوق العمل أساسا فى انتشار البطالة الهيكلية والاحتكاكية فى البلاد، مشيرا إلى أن هناك فائضا فى الطلب على بعض التخصصات فى الوقت الذى يوجد فيه ايضا فائض فى عرض بعض التخصصات الأخرى .

إن السؤال الذى يطرح نفسه هنا، وبخاصة عند النظر إلى الاختلال الهيكلى بين جانب الطلب وجانب العرض فى سوق العمل، هو ما هى المحددات التى تم على اساسها اختيار الطالب لتخصصه فى الجامعات الاردنية ؟ فالاختلال الواضح بين مخرجات النظام التعليمى الجامعى ومتطلبات سوق العمل يدعو لمعرفة معايير اختيار الطالب لتخصصه، خاصة فى مجال المعلومات التى توفرت له حول مستقبل مهنته، وبالتالى مستقبل تواجده فى الاقتصاد الاردنى كعنصر فعال يساهم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يعود عليه وعلى المجتمع بالوفورات الخارجية الاجتماعية الايجابية التى سبق طرحها فى الجزء السابق من هذا البحث. ولعل الدراسة الميدانية التى قامت بها هذه الدراسة تسهم، نوعا ما، فى الاجابة على هذا التساؤل وتلقى الضوء على بعض المقترحات اللازمة للتعامل مع التشوهات أو الاختلالات القائمة.

٣. الدراسة الميدانية لمدخلات التعليم الأردنى ومستقبل المخرجات على سوق العمل :

استهدفت هذه الدراسة الميدانية عرض وتحليل ثلاثة محاور اساسية فى مجال مدخلات ومخرجات التعليم العالى فى الأردن ومستقبل علاقة المخرجات بسوق العمل الاردنى. وقد قسمت استبانة الدراسة إلى ثلاث مجموعات من الاسئلة، تدور المجموعة الاولى حول محددات اختيار الطالب لتخصصه قبل دخول الجامعة، وتناولت المجموعة الثانية محددات استمرار الطالب فى التخصص بعد دخول الجامعة، ثم استعرضت المجموعة الاخيرة علاقة التخصص بسوق العمل المتوقع. وقد تم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية من خمسمائة وخمسين طالبا وطالبة من كافة التخصصات فى الجامعات الرسمية الست، الاردنية واليرموك ومؤتة والعلوم والتكنولوجيا وآل البيت والهاشمية، وكذلك فى ست من الجامعات الخاصة هى فيلادلفيا، الزيتونة الاردنية، وعمان الاهلية، والاسراء، والبنات، والعلوم التطبيقية. وقد تم استبعاد سبع وعشرين استبانة لعدم اهليتها، مما يعنى أن التحليل النهائى للنتائج غطى نحو ٩٥٪ من العينة

المقصودة. وقد صممت اسئلة الاستبانة فى المجموعات الثلاث المذكورة سابقا للوقوف على آلية اختيار الطالب لتخصصه الذى يدرسه، وأوجه تدفق المعلومات اليه فى مجال الاختيار، ودراسة مؤثرات الاستمرار أو الاقتناع بالتخصص، وآلية بناء قرار الاستمرار فى التخصص، والمعلومات المتعلقة بذلك. ثم أخيرا وليس آخرا، مدى معرفة الطالب للمعلومات المتعلقة بمستقبل الطلب على تخصصه فى سوق العمل المتوقع.

فى إطار ما تقدم جاءت المجموعة الاولى للاستبانة حول آلية اختيار التخصص والمعلومات المتعلقة بذلك. ويوضح الجدول رقم (١) أدناه نتائج الاجابة على أسئلة المجموعة الأولى.

جدول رقم (١)

المجموعة الأولى : محددات اختيار التخصص قبل دخول الجامعة

الرقم	السؤال	نعم %	لا %
١	وأنت فى المرحلة الثانوية هل حصلت على أية معلومات عن التعليم الجامعي ؟	٥٩ ٪	٤١ ٪
٢	وأنت فى المرحلة الثانوية هل حصلت على أية إرشادات من المدرسة عن التخصصات المختلفة ؟	٢٥ ٪	٧٥ ٪
٣	هل درست التخصص الذى كنت ترغب به ؟	٨٠ ٪	٢٠ ٪
٤	إذا كان الجواب نعم ، هل تعتقد أن هذا التخصص من التخصصات المطلوبة فى المستقبل؟	٨٢ ٪	١٨ ٪
٥	الجهات التى زودتك بالمعلومات فى المرحلة الثانوية :	٪	
	ا ـ الجامعة نفسها	١١ ٪	
	ب ـ وزارة التعليم العالى	٩ ٪	
	ج ـ السفارات الأردنية بالخارج	٢ ٪	
	د ـ المجلات والصحف	٣١ ٪	
	هـ ـ جميع ما ذكر	٢ ٪	
	و ـ جهات أخرى	٩ ٪	
	ز ـ لم يحصل على معلومات	٣٦ ٪	
٦	أسباب اختيارك لهذا التخصص	٪	
	ا ـ رغبة الأهل	٧٠ ٪	
	ب ـ الرغبة الشخصية	١٢ ٪	
	ج ـ مطلوب فى الدول المجاورة	١٥ ٪	
	د ـ لا يوجد بديل		

توضح نتائج المجموعة الاولى أنه بالرغم من أن نحو ٥٩٪ من الطلبة حصلوا على معلومات من نوع ما عن التعليم الجامعى فى الأردن، إلا أن السؤال الثانى يوضح ايضا أن نحو ثلاثة أرباع العينة لم تتلق أية معلومات عن التخصصات المختلفة فى الجامعة، الأمر الذى يعنى أن أحد أهم تشوهات اختيار الطلبة لتخصصاتهم هو غياب المعلومة اللازمة حول ذلك التخصص . إن الاعتقاد هنا هو أن تحديد مهنة المستقبل للطالب يبدأ بصورة غير واضحة ومعلومة غير متاحة حولها . فكيف سيكون انعكاس ذلك فيما بعد ذلك على سوق العمل. إن الدور الحيوى هنا هو فى التكامل بين سياسة التعليم المدرسى والتعليم الجامعى ثم سوق العمل ، فالحلقة الصحيحة أن يحصل الطالب على المعلومة اللازمة حول التخصصات المختلفة وهو فى المرحلة الثانوية على الأقل، وعلى آفاق سوق العمل المحتمل لها ، الأمر الذى نرى غيابه فى آلية الاختيار حسب ما توضحه المجموعة الأولى .

ثم توضح الأسئلة (٣) و (٤) فى المجموعة الأولى أن الطالب درس التخصص الذى رغب فيه، والحقيقة أن ذلك لا يأتى بجديد فى سياسة التعليم الجامعى فى الأردن . فأولا لايمكن أن ننسى تبعات السؤال (٢) حول غياب المعلومة حول التخصص ، وثانيا لا شك أن معظم طلاب العينة حصلوا على التخصص الذى رغبوا به ذلك أن طلاب الجامعات الحكومية من أصحاب المعدلات العالية التى تؤهلهم لدخول التخصص الذى اختاروه وأن عينة طلاب الجامعات الخاصة بالضرورة حصلوا على الاختيار الذى ابدوا رغبة فيه لان الامر يعتمد ، بشكل رئيسى ، على القدرة المالية فى دفع تكاليف الدراسة وليس فى معدلات قبول معينة .

بيد أن التشوه الآخر فى آلية اختيار الطالب أو الطالبة للتخصص ، بعد غياب المعلومة فى سن التعليم المدرسى ، هو أسباب اختيار التخصص ، والواضح هنا أن ٧٠٪ من العينة جاءت تخصصاتهم وفقا لرغبات الاهل . الامر الذى يعنى عدم استقلالية قرار معظم الطلبة فى التخصص المختار . ويعزز ذلك دراسة سابقة فى الأردن أوضحت فى مجال اختيار الطلبة لتخصصاتهم ، أن هناك عوامل موروثة ومؤثرات اسرية واجتماعية فى اختيار التخصص فى الجامعة وبالتالى فى اختيار مهنة المستقبل .

وأخيرا وليس آخرا فالواضح أن تلقى المعلومات حول التخصص لم تشكل فيه وزارة التعليم العالى سوى ٩٪ من اجمالى العينة ، وجاءت معظم المعلومات من الصحف والمجلات بل أن هناك نسبة تصل إلى أكثر من ثلث العينة لم تتلق أية معلومة تقريبا حول

ينطوى الاستمرار فى التعليم العالى على رغبة فى الحصول على عائد افضل، آخذا فى الاعتبار نظرية الفرز والتصنيف المشار اليها سابقا، واجتماعيا لا شك أن التعليم العالى يساعد الأشخاص فى سعيهم نحو المكانة الاجتماعية الأفضل فى مجتمعهم إلا أن ذلك لا ينفى قطعا أن هناك من الطلبة المتميزين الذين يسعون إلى مزيد من البحث والعلم والتقدم.

جدول رقم (٣)
المجموعة الثالثة : علاقة التخصص بسوق العمل المتوقع

الرقم	السؤال	نعم %	لا %
١	هل تنوى إكمال دراستك العليا	٥٦ ٪	٤٤ ٪
٢ـ أ ـ	هل تعتقد أن فرص العمل متوفرة للخريجين	٣٢ ٪	٦٨ ٪
٢ـ ب ـ	الجهات التى تم الارتكاز عليها لمعرفة فرص العمل :	٪	
	ا ـ وزارة العمل	٤ ٪	
	ب ـ ديوان الخدمة المدنية	١٨ ٪	
	ج ـ وزارة التعليم العالى	١٤ ٪	
	د ـ النقابات	١٥ ٪	
	هـ ـ جميع ما ذكر	٥ ٪	
	و ـ جهات أخرى	٢٠ ٪	
	ز ـ أمتنع عن الإجابة	٢٤ ٪	
٢ـ ج ـ	أسباب عدم توفر فرص عمل لتخصصك		
	ا ـ كثرة الخريجين	٢٣ ٪	
	ب ـ العودة العكسية للكفاءات الأردنية	٣ ٪	
	ج ـ منافسة الأيدى العاملة الأجنبية	٤ ٪	
	د ـ عدم قبول وتشجيع المصانع والشركات المحلية	١٤ ٪	
	هـ ـ جميع ما ذكر	٦ ٪	
	و ـ أسباب أخرى	٨ ٪	
	ز ـ امتنع عن الإجابة ـ لا يعرفون الأسباب	٤٣٪	
٣ ـ	هل تعتقد أن عدد الجامعات يساهم بزيادة عدد العاطلين عن العمل ؟	٥٦٪	٤٤ ٪
٤ ـ	إذا كنت لا تعتقد بأن عدد الجامعات سبب فى زيادة عدد العاطلين عن العمل فما هو السبب	٪	
	ا ـ تشابه التخصصات	٣٥٪	
	ب ـ الهجرة المعاكسة للخبرات الأردنية	٥٪	
	ج ـ الركود الاقتصادى فى المنطقة	٣٧٪	
	د ـ أسباب أخرى	٢٣٪	

وبالربط بين السؤال الثانى والأول نجد أن لطرحنا السابق ما يبرره، ذلك أن نحو ثلثى العينة لا تعتقد بوجود فرص عمل للخريجين فى التخصصات المختلفة. ولعل مثل هذا التشاؤم مرده إلى الفرع الثانى من السؤال ذاته وهو حول المعلومة. فالواضح أن هناك تشتتا كاملا حول مصدر المعلومة عن العمل. وعليه فإن التشوه هنا فى الجهة التى لابد أن تزود الخريج بفرص العمل المستقبلية وآفاق تخصصه. إن مثل هذا الدور لابد أن يجد مكانا له فى اجندة التعاون بين كل من وزارة العمل ووزارة التعليم العالى فى البلاد، الامر الذى يسهل على الخريج بناء توقعاته السليمة والعمل وفقا لها. ولعل هذا يتطلب تعاونا مسبقا قبل دخول الطلبة مرحلة تحديد التخصصات واتخاذ القرار بشأنها. بل إن سياسة القبول فى الجامعات وتوزيع نسب القبول من قبل مجلس التعليم العالى فى الأردن لابد أن تأخذ في اعتباراتها احتياجات البلاد المستقبلية من التخصصات اللازمة وتوزيع الطلبة المقبولين وفقا لذلك، مع تبرير الامر للطلبة والاهالى فى سبيل خلق القناعة اللازمة فى التخصص. ولعل ذلك يجيب على السبب الذى احتل المكان الاول فى اعتقاد الطلبة حول عدم توافر فرص العمل ألا وهو كثرة الخريجين، وهذا يعيدنا ايضا لدراسة "الجالودى"، ومعهد الدراسات والبحوث العربية حول عدم تناسق تخصصات الخريجين فى الأردن واحتياجات سوق العمل الاردنى.

وبالانتقال إلى السؤال الثالث فإن الواضح أن الطلبة يعتقدون وبنسبة تصل إلى ٥٦٪ أن كثرة الجامعات هى السبب الرئيسى فى المساهمة بزيادة عدد العاطلين عن العمل. ولعل ذلك يعيدنا إلى ما سبق طرحه من قبل مارشال وآخرين حول اهمية نوعية الخريج والمعرفة التى يحصل عليها في سنوات الدراسة أو عدد الخريجين . كما أن ذلك يساند ما ذهبت اليه هيام الشريدة بضرورة تقليل عدد الجامعات فى الأردن بما يساهم فى تجميع الكفاءات من أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات المحدودة فى عددها والغنية بكفاءاتها. إن مثل ذلك الأمر يتوقع أن ينعكس على نوعية الخريج ويقلل من تكرار التخصصات وتشابهها والذى كما يتضح من الجزء الأخير من المجموعة الثالثة أنه سبب هام فى خلق البطالة بين الخريجين، بالإضافة إلى عامل الركود الاقتصادى.

ولعلنا هنا لسنا بصدد معارضة إقامة الجامعات الجديدة فى الفترة الاخيرة سواء كانت رسمية أو خاصة، وانما المطلوب هو أن لا تكون الجامعات الجديدة نسخة طبق الأصل من سابقاتها، بل إن الأمر يستدعى ضرورة أن تضيف تلك الجامعات بعدا نوعيا وليس كميا إلى سوق العمل، وهو ما لم يحدث حتى الآن. ولعل قرار انشاء جامعة البلقاء

التطبيقية عام ١٩٩٦ وبدء الدراسة فيها خلال العام الجامعى ١٩٩٧ / ١٩٩٨ ينطوى على اتخاذ هذه الجامعة البعد النوعى فى تأهيل خريجين يتناسبون ومتطلبات سوق العمل الأردنى.

الخاتمة والاستنتاجات:

لقد سعت هذه الدراسة إلى معرفة محددات تكوين مدخلات التعليم الجامعى فى الأردن من حيث اختيار التخصص، ثم تحليل أثر مخرجات ذلك على سوق العمل المتوقع. إن أهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة الميدانية تتمحور حول وجود تشوهات مختلفة فى محددات تكوين المدخلات، أو بمعنى أدق فى توزيع الطلبة أو فى اختيارهم للتخصصات. وإن هذه التشوهات تنعكس مباشرة على سوق العمل الأردنى فى خلق تشوه هيكلى هام يتمركز حول عدم ملائمة مخرجات التعليم العالى لاحتياجات سوق العمل الأردنى. ويمكن القول إن أهم التشوهات فى تكوين مخرج التعليم أو عامل المستقبل، ولا نريد أن نقول العاطل عن العمل مستقبلا، تتمحور حول غياب المعلومة أمام الطالب قبل دخول التخصص، الأمر الذى يعنى عدم توعية الطالب حول مستقبل التخصصات المختلفة واحتياجات سوق العمل لها. ولعل هذا الامر يستدعى بالضرورة تعاون كل من وزارة التعليم والتعليم العالى ووزارة العمل فى توضيح الصورة لطلبة المدارس فى المرحلة الثانوية حول مستقبل التخصصات المختلفة واحتياجات سوق العمل الاردنى والاقليمى إن لزم. أما التشوه الثانى فهو فى تدخل الاهل فى تحديد تخصصات أولادهم، أو ما تم تسميته التخصصات الموروثة، دون أن يرتبط ذلك بمستقبل التخصص وفرص العمل فيه. وهذا قد يبرر وجود نحو (٦٠٠٠) مهندس عاطل عن العمل فى الأردن. فنظرة الاهل إلى الجانب الاجتماعى لأى وظيفة تضع الطالب أمام ضرورة الاستجابة لرغبات الاهل وللمتطلبات الاجتماعية. إن المطلوب هنا هو توعية من خلال وسائل الاعلام للأهل، قبل الأبناء، حول احتياجات سوق العمل ومتطلبات واحتياجات البلاد للتخصصات المطروحة أمام الطالب. ثم يأتى بعد ذلك تشوه آخر اثناء دراسة الطالب الجامعية ألا وهو عدم إمكانية التحويل من التخصص، إما لتأخر المعلومة حول عدم وجود فرص عمل للتخصص أو لمعارضة الأهل أو للتكلفة العالية. وهنا ايضا نجد أن هذا التشوه أساسه نقص المعلومة والعادات الاجتماعية قبل دخول الطالب واثناء دخوله مرحلة الدراسة الجامعية.

وأخيرا وليس آخرا فقد أشار السؤال (٣) و (٤) فى الجدول رقم (٣) إلى أن هناك

تشوها وهو كثرة الجامعات التى تمنح نفس التخصصات دون اضافة نوعية من أى شكل. وهو أمر يعزز ما ذهبت اليه هيام الشريدة فى هذا الصدد. وبالرغم من أهمية انتشار التعليم والتوسع فيه إلا أن الأهم هو نوعية المتخرج، وعليه فالمطلوب فى رأينا هو إضافة نوعية فى مجال التعليم تستجيب لمتطلبات سوق العمل المحلى والتطورات التكنولوجية فى شتى المجالات.

إن الحقيقة التى يجب أن ندركها فى الأردن لكى لا نهدر المورد الاقتصادى الوحيد الذى لدى البلاد وفرة وميزة نسبية فيه، هى أن نتعامل مع التعليم كسلعة استثمارية، استثمار فى العنصر البشرى، وليس كسلعة استهلاكية، التعليم لمجرد الحصول على الشهادة.

وعليه فإن التعامل مع التعليم العالى كسلعة استثمارية توجب وضع خطة استراتيجية متكاملة مع كل من وزارة التربية والتعليم والجهة المسؤولة عن التعليم العالى فى البلاد ووزارة العمل. وبعكس ذلك فإن التعليم العالى فى الأردن لن يكون سوى مرحلة تأجيل للبطالة المتوقعة، فبدلا من أن يتعطل الطالب بعد المدرسة مباشرة سيتأخر ذلك إلى ما بعد الدراسة، ولا نعتقد أن الامر كذلك فى بلد يعتقد أن موارده البشرية هى المورد الاقتصادى الوحيد الذى يمكن التعويل عليه مستقبلاً.

ملحق الجداول

جدول رقم (م ١)
تطور أعداد الطلبة المسجلين فى الجامعات الأردنية

السنة الدراسية	الجامعات		المجموع
	الرسمية	الأهلية	
١٩٩٠_١٩٩١	٣١,٥١٧	١,٣٢٤	٣٢,٨٤١
١٩٩١ _ ١٩٩٢	٣٥,٩١٥	٤,٠٧٢	٣٩,٩٨٧٠٠
١٩٩٢ _ ١٩٩٣	٤٤,٠٢٦	٧,٠٠٣	٥١,٠٢٩
١٩٩٣ _ ١٩٩٤	٤٤,٥١١	١١,٣١٩	٥٥,٨٣٠
١٩٩٤ _ ١٩٩٥	٤٨,٩٢٢	١٥,٩٠٨	٦٤,٨٣
المتوسط السنوى			٪ ١٨,٧

المصدر: فكتور بله ، ١٩٩٦ ، ص ١٢

جدول رقم (م ٢)
تطور أعداد الطلبة المسجلين ونسبة الإناث فى الجامعات الرسمية الأردنية (١٩٩١ـ١٩٩٥)

الجامعة / السنة الدراسية	الأردنية	اليرموك	مؤته	التكنولوجيا	آل البيت	الهاشمية	المجموع
١٩٩٠_١٩٩١	١٩,١٢٤ ٪٤٩,٩	١١,٨٣٧ ٪٤١,٢	٣,٧٥٥ ٪٢٦,٤	٣,٥٩٤ ٪٢٧,٧	–	–	٣٨,٣٢٥
١٩٩١ _ ١٩٩٢	٢١,٠٤٢ ٪٥٠,٣	١٣,١٠٢ ٪٤٢	٣,٠٨٧ ٪٣٩,٣	٣,٧٠٨ ٪٣٠,٩	–	–	٤٠,٩٣٩
١٩٩٢ _ ١٩٩٣	٢٣,٢٥٥ ٪٥١,٣	١٣,٠٧٢ ٪٤٢,٥	٦,١٩٩ ٪٣٠,١	٤,٢٢٢ ٪٣٣,٣	–	–	٤٦,٧١٥
١٩٩٣ _ ١٩٩٤	٢٢,١٤٣ ٪٥٢,٦	١٥,٥٨٦ ٪٤٢,٩	٦,٥٥٦ ٪٣٨,٨	٤,٢٩٧ ٪٣٤,٩	–	–	٤٨,٥٨٢
١٩٩٤ _ ١٩٩٥	٢٣,١٠٤ ٪٥٢,٨	١٦,٤٨٦ ٪٤٤,٦	٧,١٩٠ ٪٤٣,٩	٥,٨٠٢ ٪٣٥,٤	٥٦٥ ٪٢١,٤	–	٥٣,١٤٧

المصدر: فكتور بله ، ١٩٩٦ ، ص ٥٣ .

جدول رقم (م ٣)
تطور أعداد الطلبة المسجلين ونسبة الإناث فى الجامعات الأهلية الأردنية (١٩٩١ ـ ١٩٩٥)

العام الدراسى / الجامعة	٩٠ / ٩١	٩١ / ٩٢	٩٢ / ٩٣	٩٣ / ٩٤	٩٤ / ٩٥
عمان الأهلية	١,٣٢٤	٢,١٣٥ ٪١٩,٢	٢,٩١٩ ٪٢٢,٤	٣,٢٧٨ ٪٢٤,٢	٣,٢٠٣ ٪٢٧,١
العلوم التطبيقية		٥٥٣ ٪١٧,٤	١,٨١٠ ٪١٧,٧	٣,٩٥٠ ٪٢٠,٢	٥,٥٣١ ٪٢٠,٦
الإسراء		٥٤٩ ٪١١,٣	٨٧٦ ٪١٢,٧	١,٣٦٧ ٪١٢,٩	١,٦٩٧ ٪١٣,٣
فيلادلفيا		٢٦٤ ٪١٥,٥	٣٧٠ ٪١٤,٩	٥٧٢ ٪١٧,٧	١,١٠٠ ٪١٩,٥
البنات		٤٥١ ٪١٠٠	٧١٧ ٪١٠٠	٩٧٧ ٪١٠٠	١,١٦٩ ٪١٠٠
كلية الأميرة سمية الجامعية للتكنولوجيا		١٢٠ ٪١٨,٣	٢٤٤ ٪١٦,٤	٣٧٢ ٪١٩,٤	٥٧٢ ٪١١,٢
أكاديمية الموسيقى			٦٧ ٪٣٨,٨	٧٠ ٪٣٧,١	٥٤ ٪٢٩,٦
الزيتونة				٢٤٠ ٪٢٧,٩	٨٨٠ ٪٣٩,٩
جرش الأهلية				٢٤٤ ٪٢١,٣	٨٨٩ ٪٢١,٣
كلية العوم التربوية				٢٩٩ ٪٥٥,٤	٥١٢ ٪٥٣,٥
إربد الأهلية					٣٣٧ ٪٢٥,٠
الزرقاء الأهلية					١٩٧ ٪٢٩,٠
المجموع	١,٣٢٤	٤,٠٧٢	٧,٠٠٣	١١,٣٦٩	١٦,١٢٠

المصدر :وزارة التعليم العالى ، التقرير الأحصائى السنوى ، ١٩٩١ ـ ١٩٩٥

الهوامش والمراجع

أولا : العربية

- جميل الجالودى، ١٩٩٢ ، "البطالة فى الاردن"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات. المجلد السابع العدد ٤ [ص ص ٦٩-٩٦].

- رافع النصير وراتب السعود، ١٩٩٣ ، "العوامل التى تسهم فى اختيار الطالب الاردنى فى الجامعات وكلية المجتمع الاردنية لمهنة المستقبل ومدى الرضا "مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثامن العدد ٣ [ص ٤٣ - ٧٦] .

- فكتور بله، ١٩٩٦ ، "تنمية الموارد البشرية فى الأردن بين الواقع والمطلوب" ورقة غير منشورة قدمت فى ندوة تحت نفس العنوان بتنظيم من المركز الاستشارى ومؤسسة فريدريش ايبرت.

- معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩٢ ، مشكلة البطالة فى الوطن العربى : دراسة استطلاعية.

- هيام الشريدة، ١٩٩٧ ، "ايجابيات وسلبيات تعليمات التعليم العالى فى الأردن" مجلة اتحاد الجامعات العربية، كانون ثانى (يناير) ، [ص ص ٥ - ٢٧]

ثانيا : الانجليزية :

- Begg, David, 1994, Economics. 4 th Ed., McGraw-Hill.
- Blaug, Mark, (ed.), 1992, The Economic Value of Education. Edward Elgar Publishing Limited.
- Blaug ,Mark, (ed) 1985, "Where are We Now in the Economics of Education?" in Blaug, Mark, 1992 [pp 211 - 222].
- Carnoy, Martin, 1997, "Education and Economic Development: The First Generation" , in Blaug Mark, ed., 1992 [pp 339 - 359].
- Ehreenberg, Ronald G and Rebort S. Smith, 1991, Modern Labor Economics : Theory and Public Policy. Harper Collins Publishers.
- Jones, Gavin, 1975, Population Growth and Educational Planning in Developing Nations. Irvengton Publishers, Inc.
- Maddala, G and Ellen Miller, 1989, Microeconomics : Theory and Applications, McGraw-Hill.
- Marshall et al, 1980, Lobor Economics: Wages, Employment, and Trade Unionism. 4th. ed., Rishard Erwin, Inc.
- McConnell Compblell R. and Stanley-Brue, 1989, Contemporary Lobor Economics. 2nd ed., Mcgraw-Hill International Edition.
- Ministry of Higher Edcation, Jordan, 1995, "High Education Institutions in Jordan". Paper Prepared by Steering Committee from State and private Universities in Jordan to MENA2. Oct. 1997.
- Riley, John G., 1979, "Testing the Educational Screening Hypothesis," Journal of Political Economy, October pp. S- 227- S-252.
- Rosen, Harvey, 1988, Public Finance. Irwin.
- Stiglitz, Joseph E., 1998, Economics of the Public Sector. 2nd ED., W. W. Norton & Company.
- Shultz, Theodore W., 1971, Investment in Human Capital. The Free press, New York.
- Todaro, Micheal p., 1994, Economic Development, 5 th Ed., Longman.
- Wise, D., 1975, "Academic Achievement and Job Performance", American Economic Review, vol. 65, June. [pp 350 - 66].